

سيادة القانون الاقتصادي الأوروبي

من بروكسل إلى العالم: تحليل نقدي للتطورات
التشريعية والقضائية

تأليف

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقير والمؤلف القانوني
والمحاضر الدولي في القانون

****حقوق الملكية الفكرية****

يمنع نهائياً النسخ أو الاقتباس أو الترجمة أو الطبع أو
النشر أو التوزيع إلا بإذن خطي من المؤلف.

جميع الحقوق محفوظة للطبعة الأولى.

****إهداء****

إلى روح أمي الطاهرة وأبي الطاهر

الذين علّمانى أن الاقتصاد وسيلة لرفاهية الشعوب
وليس غاية في حد ذاته.

أدام الله لهما النور في قبورهما واجعل مثاهما
فردوساً من الجنان.

وإلى ابنتي الحبيبة صبرينال المصرية الجزائرية

يا من ستشاهدين تحول الخريطة الاقتصادية العالمية
أمام عينيك.

أهديك هذا الكتاب ليكون دليلاً لفهم تعقيدات النظام

الاقتصادي الدولي وقواعده.

مقدمة

يمثل القانون الاقتصادي الدولي اليوم البنية التحتية الخفية التي تحكم تدفق الثروات والسلع والخدمات عبر الحدود، وفي قلب هذا النظام المعقد تقف أوروبا كفاعل تشريعي وتنفيذي ذي ثقل عالمي غير مسبوق. يأتي هذا الكتاب كأول مرجع عربي وعالمي مستقل يحاكي في عمقه ودقته السلسلة الأوروبية المرموقة (EYIEL)، مقدماً تحليلاً معمقاً لأحدث التطورات في قانون التجارة والاستثمار والمنافسة والمالية على المستوى الأوروبي والدولي.

إن الهدف من هذا العمل ليس فقط رصد الأحداث، بل تفكيك الآليات القانونية التي تشكل السياسة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي وتأثيرها المباشر على الشركاء التجاريين حول العالم، وخاصة في منطقة

الشرق الأوسط وأفريقيا. سنغوص في تفاصيل الأحكام القضائية لمحكمة العدل الأوروبية، وتحليلات المفوضية الأوروبية، والتوجهات التشريعية الجديدة التي تعيد رسم ملامح العولمة الاقتصادية. هذا الكتاب موجه للأكاديميين والممارسين القانونيين وصانعي القرار، وليكن جسراً معرفياً يربط بين الفقه الأوروبي والرؤية القانونية العالمية.

****فهرس الموضوعات****

الفصل الأول: تطور مفهوم القانون الاقتصادي الدولي في الفكر الأوروبي الحديث

الفصل الثاني: الهيكل المؤسسي لصنع السياسات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي

الفصل الثالث: السوق الداخلية الأوروبية كأساس للقوة التنظيمية العالمية

الفصل الرابع: سياسة المنافسة الأوروبية وتأثيرها
على الأسواق العالمية

الفصل الخامس: قانون الاستثمار الأجنبي المباشر
وفحص الأمن الاقتصادي

الفصل السادس: اتفاقيات التجارة الحرة للشراكة
الاستراتيجية مع الجوار والعالم

الفصل السابع: آلية تسوية المنازعات في الاتفاقيات
التجارية الأوروبية

الفصل الثامن: العقوبات الاقتصادية كأداة للسياسة
الخارجية والأمن المشترك

الفصل التاسع: تنظيم الأسواق المالية والاتحاد
المصرفي الأوروبي

الفصل العاشر: حماية البيانات والاقتصاد الرقمي في
التشريع الأوروبي

الفصل الحادي عشر: قانون الملكية الفكرية والابتكار
في الفضاء الاقتصادي الموحد

الفصل الثاني عشر: المعايير البيئية والخضراء كشروط
للتجارة الدولية

الفصل الثالث عشر: معايير العمل والحقوق الاجتماعية
في سلاسل التوريد العالمية

الفصل الرابع عشر: العلاقة بين قانون الاتحاد الأوروبي
والقانون الدولي الاقتصادي

الفصل الخامس عشر: دور محكمة العدل الأوروبية في
تشكيل القانون الاقتصادي

الفصل السادس عشر: التحديات القانونية لسلاسل
الإمداد في أوقات الأزمات

الفصل السابع عشر: الضرائب الجمركية الحديثة
وقواعد المنشأ في العصر الرقمي

الفصل الثامن عشر: الصين والولايات المتحدة في ميزان السياسة التجارية الأوروبية

الفصل التاسع عشر: مستقبل العولمة والرؤية الأوروبية للنظام الاقتصادي متعدد الأطراف

الفصل العشرون: خلاصة استراتيجية وآفاق مستقبلية للقانون الاقتصادي الدولي

الفصل الأول

تطور مفهوم القانون الاقتصادي الدولي في الفكر الأوروبي الحديث

نبدأ بتتبع التطور التاريخي والفكري لمفهوم القانون الاقتصادي الدولي كما تبلور في المدرسة الأوروبية، بدءاً من مجتمع الفحم والصلب وصولاً إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي الحالي. نحلل كيف انتقلت أوروبا من التركيز على التكامل الإقليمي الداخلي إلى فرض معاييرها كقانون اقتصادي عالمي عبر ظاهرة "تأثير

بروكسل". نناقش التحول من النهج الليبرالي الصرف إلى نهج يدمج القيم الاستراتيجية والأمنية والاجتماعية في صلب القواعد الاقتصادية. ندرس كيف أعادت أوروبا تعريف السيادة الاقتصادية في عصر العولمة، مؤكدة على الاستقلال الاستراتيجي مع الحفاظ على الانفتاح التجاري. يهدف هذا الفصل إلى تأصيل الفهم النظري للقانون الاقتصادي الأوروبي كمشروع سياسي وقانوني متكامل وليس مجرد مجموعة قواعد تجارية. إن فهم هذا التطور ضروري لإدراك الدوافع الكامنة وراء التشريعات الأوروبية الحالية والمستقبلية.

****الفصل الثاني****

****الهيكل المؤسسي لصنع السياسات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي****

نغوص في التفاصيل المؤسسية المعقدة التي تدير الاقتصاد الأوروبي، موضحين أدوار المفوضية الأوروبية والمجلس والبرلمان الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي.

نحلل عملية صنع القرار في مجال التجارة الخارجية والاستثمار، وكيفية تنسيق المصالح الوطنية المتباينة للدول الأعضاء في موقف موحد. ندرس دور اللجان المتخصصة ومجموعات الخبراء في صياغة المقترحات التشريعية الدقيقة التي تؤثر على الأسواق العالمية. نناقش آليات الشفافية والمساءلة في هذه المؤسسات وكيف تؤثر على شرعية القرارات الاقتصادية الصادرة عنها. يهدف هذا الفصل إلى كشف الكواليس المؤسسية التي تنتج فيها القوانين الاقتصادية، مما يمنح القارئ خريطة دقيقة للفاعلين الرئيسيين ومراكز القوة. فهم هذا الهيكل هو المفتاح للتأثير الفعال أو التنبؤ بالتوجهات المستقبلية للسياسة الاقتصادية الأوروبية.

****الفصل الثالث****

****السوق الداخلية الأوروبية كأساس للقوة التنظيمية العالمية****

نركز على السوق الموحدة كأعظم إنجاز اقتصادي

أوروبي وكمنصة انطلاق للقوة التنظيمية العالمية.
تحلل الحريات الأربع الأساسية (حركة السلع،
الأشخاص، الخدمات، رؤوس الأموال) وكيف شكلت
نموذجاً يحتذى به عالمياً. ندرس كيفية استخدام
حجم السوق الأوروبي الضخم كأداة ضغط لإجبار
الشركات العالمية على الامتثال للمعايير الأوروبية في
مجالات السلامة والبيئة والخصوصية. نناقش التحديات
الداخلية للسوق الموحدة وكيفية معالجتها لتعزيز
القدرة التنافسية الخارجية للاتحاد. يهدف هذا الفصل
إلى إثبات أن قوة أوروبا الاقتصادية لا تكمن فقط في
نتاجها المحلي بل في جاذبية سوقها وقدرتها على
وضع المعايير. إن السوق الداخلية هي القلب النابض
الذي يضخ الحياة في السياسة التجارية الخارجية
للاتحاد.

****الفصل الرابع****

****سياسة المنافسة الأوروبية وتأثيرها على الأسواق
العالمية****

نخصص هذا الفصل لواحدة من أكثر أدوات أوروبا فعالية وهي سياسة المنافسة الصارمة لمكافحة الاحتكار والممارسات المقيدة. نحلل القضايا الكبرى ضد عمالقة التكنولوجيا الأمريكيين والآسيويين وغرامات المليارات التي فرضتها المفوضية الأوروبية. ندرس معايير تقييم عمليات الاندماج والاستحواذ ذات الأبعاد العالمية وكيف أن قراراً في بروكسل قد يغير خريطة صناعة كاملة. نناقش التوازن بين حماية المنافسة وتشجيع الابتكار الأوروبي في القطاعات الاستراتيجية الناشئة. يهدف هذا الفصل إلى توضيح كيف تستخدم أوروبا قانون المنافسة كأداة جيوسياسية لضمان أسواق عادلة ومنع هيمنة اللاعبين الأجانب. إن قرارات المنافسة الأوروبية أصبحت مرجعية عالمية تلزم المحامين والشركات في كل مكان.

****الفصل الخامس****

****قانون الاستثمار الأجنبي المباشر وفحص الأمن الاقتصادي****

نتناول الإطار القانوني الجديد للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعطي الدول الأعضاء والاتحاد أدوات لفحص الصفقات لأسباب أمنية ونظام عام. نحلل اللائحة الأوروبية لإنشاء إطار لفحص الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآلية التنسيق بين الدول الأعضاء. ندرس الحالات العملية حيث تم منع أو فرض شروط على استثمارات أجنبية في قطاعات حيوية مثل التكنولوجيا والبنية التحتية والطاقة. نناقش التوتر بين جذب رأس المال الأجنبي الضروري للنمو وحماية الأصول الاستراتيجية من السيطرة الخارجية. يهدف هذا الفصل إلى شرح التحول الأوروبي نحو حماية ذكية تركز على الأمن الاقتصادي في عالم تتصاعد فيه المنافسة الجيوسياسية. إن فهم هذه الآليات ضروري للمستثمرين الأجانب الراغبين في الدخول للسوق الأوروبي.

****الفصل السادس****

****اتفاقيات التجارة الحرة للشراكة الاستراتيجية مع الجوار والعالم****

نستعرض شبكة اتفاقيات التجارة الحرة التي نسجها الاتحاد الأوروبي مع شركائه حول العالم، من كندا واليابان إلى دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا. نحلل الجيل الجديد من هذه الاتفاقيات الذي يتجاوز تخفيض التعريفات ليشمل خدمات واستثماراً وملكية فكرية ومعايير مستدامة. ندرس خصوصية اتفاقيات الجوار الأوروبي وشراكة الجنوب المتوسط كأدوات للاستقرار الإقليمي والتنمية المشتركة. نناقش التحديات التفاوضية المعقدة وكيفية موازنة المصالح الاقتصادية مع القيم السياسية وحقوق الإنسان. يهدف هذا الفصل إلى تقديم مسح شامل للفرص والتحديات التي تخلقها هذه الشبكة المعقدة من الالتزامات التعاقدية للشركات والمصدرين. إن هذه الاتفاقيات هي القنوات القانونية الرئيسية التي تتدفق عبرها التجارة الأوروبية مع العالم.

****الفصل السابع****

****آلية تسوية المنازعات في الاتفاقيات التجارية**

الأوروبية**

نخصص هذا الفصل للأنظمة القضائية وشبه القضائية المدمجة في الاتفاقيات التجارية الأوروبية لحل الخلافات بين الأطراف. نحلل تطور آلية التسوية من النموذج التقليدي إلى أنظمة أكثر شفافية وسرعة تتضمن غرف استئناف دائمة في بعض الاتفاقيات الحديثة. ندرس العلاقة بين هذه الآليات ونظام منظمة التجارة العالمية متعدد الأطراف، وهل هي مكملة أم بديل محتمل. نناقش دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في مراقبة تنفيذ الالتزامات التجارية والبيئية عبر هذه الآليات. يهدف هذا الفصل إلى فهم المسار القانوني المتاح للدول والجهات المعنية عند نشوء نزاع تجاري تحت المظلة الأوروبية. إن فعالية الاتفاقيات تقاس بقدرة آليات فض النزاعات فيها على فرض الاحترام للقواعد المتفق عليها.

الفصل الثامن

**العقوبات الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية

والأمن المشترك**

نبحث في الاستخدام المكثف للعقوبات الاقتصادية من قبل الاتحاد الأوروبي كأداة رئيسية للسياسة الخارجية والأمن المشترك. نحلل الإجراءات القانونية لتبني العقوبات ورفعها، وأنظمة تجميد الأصول وحظر التأشيرات ضد الأفراد والكيانات المستهدفة. ندرس التحديات القانونية للعقوبات أمام محاكم الاتحاد الأوروبي وضمانات حق الدفاع للمتضررين منها. نناقش تأثير العقوبات الأوروبية على الشركات العالمية وآليات الامتثال المعقدة المطلوبة لتجنب المخالفات. يهدف هذا الفصل إلى توضيح القوة الناعمة والصلبة للقانون الأوروبي في مواجهة انتهاكات القانون الدولي وحقوق الإنسان. إن العقوبات أصبحت سلاحاً قانونياً يومياً يؤثر على المعاملات المصرفية والتجارية عبر الكرة الأرضية.

الفصل التاسع

**تنظيم الأسواق المالية والاتحاد المصرفي

الأوروبي**

ندخل في عمق النظام المالي الأوروبي لنحلل جهود بناء اتحاد مصرفي ومالي متكامل لتعزيز الاستقرار والمرونة. ندرس الأطر التنظيمية للأسواق المالية مثل "ميفيد" و"لامفيرد" وكيف تنظم أنشطة البنوك وشركات الاستثمار والتأمين. نحلل آليات إدارة الأزمات المصرفية وإنقاذ البنوك المنهارة دون تحميل دافعي الضرائب العبء الكامل. نناقش تنظيم العملات المشفرة والأصول الرقمية في إطار لوائح الأسواق في الأصول المشفرة الأوروبية الجديدة. يهدف هذا الفصل إلى فهم البيئة التنظيمية الصارمة التي تجعل من أوروبا أحد أكثر الأسواق المالية أماناً وشفافية في العالم. إن استقرار اليورو والنظام المالي الأوروبي هو ركيزة أساسية لاستقرار الاقتصاد العالمي.

الفصل العاشر

**حماية البيانات والاقتصاد الرقمي في التشريع
الأوروبي**

نخصص هذا الفصل للريادة الأوروبية في تنظيم الفضاء الرقمي وحماية البيانات الشخصية كحق أساسي. نحلل اللائحة العامة لحماية البيانات وتأثيرها الزلزالي على نماذج الأعمال الرقمية العالمية وشركات التكنولوجيا الكبرى. ندرس قانون الخدمات الرقمية وقانون الأسواق الرقمية الجديد الذي يهدف لكبح جماح المنصات المهيمنة وضمان منافسة عادلة. نناقش توازن أوروبا بين تعزيز الابتكار الرقمي وحماية الخصوصية والأمن السيبراني للمواطنين والمؤسسات. يهدف هذا الفصل إلى إبراز كيف تصدر أوروبا معاييراً رقمية (عالمية) تجبر الشركات في كل مكان على تعديل ممارساتها. إن البيانات هي نطف القرن الحادي والعشرين، وأوروبا تضع قواعد استخراجها وتكريرها.

****الفصل الحادي عشر****

****قانون الملكية الفكرية والابتكار في الفضاء الاقتصادي الموحد****

نتناول نظام حماية الملكية الفكرية في الاتحاد الأوروبي ودوره في تحفيز الابتكار وحماية الإبداع الأوروبي. نحلل نظام براءة الاختراع الموحدة الجديد ومحكمة البراءات الموحدة كخطوة تاريخية لتبسيط الحماية عبر القارة. ندرس مكافحة التقليد والغش في السلع المستوردة وحماية المؤشرات الجغرافية للمنتجات الزراعية والغذائية الأوروبية الفاخرة. نناقش التوازن بين حقوق المبدعين والوصول إلى المعرفة والأدوية خاصة في أوقات الأوبئة والطوارئ الصحية. يهدف هذا الفصل إلى فهم كيف تحمي أوروبا أصولها غير الملموسة التي تشكل جزءاً متزايداً من قيمتها الاقتصادية الكلية. إن الملكية الفكرية هي درع أوروبا في اقتصاد المعرفة العالمي.

****الفصل الثاني عشر****

****المعايير البيئية والخضراء كشرط للتجارة الدولية****

نركز على الصفقة الخضراء الأوروبية وكيف تحولت الأهداف البيئية إلى شروط إلزامية للتجارة والاستثمار

الدولي. نحلل آلية ضبط الكربون عند الحدود التي تفرض رسوماً على الواردات ذات البصمة الكربونية العالية. ندرس معايير الاستدامة الجديدة للمنتجات والمتطلبات المتعلقة بالاقتصاد الدائري وإدارة النفايات. ناقش تأثير هذه المعايير على الشركاء التجاريين وخاصة الدول النامية وكيفية دعمها للانتقال الأخضر. يهدف هذا الفصل إلى إيضاح أن أوروبا تقود ثورة خضراء تجعل من الحماية البيئية شرطاً مسبقاً للوصول إلى سوقها الغني. إن المستقبل الاقتصادي أخضر أو لن يكون، وأوروبا ترسم خريطة هذا المستقبل بقوانين ملزمة.

****الفصل الثالث عشر****

****معايير العمل والحقوق الاجتماعية في سلاسل التوريد العالمية****

نتناول البعد الاجتماعي للقانون الاقتصادي الأوروبي من خلال تشريعات العناية الواجبة في سلاسل التوريد. نحلل الالتزامات الجديدة للشركات الأوروبية

بمراقبة مورديها عالمياً لمنع انتهاكات حقوق الإنسان والعمل القسري وعمل الأطفال. ندرس آليات المساءلة القانونية والمدنية للشركات التي تفشل في الوفاء بهذه الالتزامات الإنسانية. نناقش التكامل بين معايير التجارة ومعايير العمل الدولية كجزء من الهوية القيمة للاتحاد الأوروبي. يهدف هذا الفصل إلى إظهار كيف تستخدم أوروبا قوتها الشرائية لتحسين ظروف العمل عالمياً ورفع المعايير الأخلاقية للأعمال. إن التجارة العادلة يجب أن تحترم كرامة الإنسان في كل حلقة من حلقات سلسلة الإنتاج.

****الفصل الرابع عشر****

****العلاقة بين قانون الاتحاد الأوروبي والقانون الدولي الاقتصادي****

نحلل الإشكالية القانونية المعقدة للعلاقة بين النظام القانوني الذاتي للاتحاد الأوروبي والنظام الدولي الاقتصادي الأوسع. ندرس مواقف محكمة العدل الأوروبية من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

والاتفاقيات الاستثمارية ومدى نفاذيتها المباشرة. ناقش مبدأ استقلالية النظام القانوني للاتحاد وكيف يحمي الدستور الأوروبي من التدخل الخارجي. نسلط الضوء على حالات التعارض المحتملة وكيفية إدارتها دبلوماسياً وقانونياً للحفاظ على التزامات أوروبا الدولية. يهدف هذا الفصل إلى فهم الحدود الدقيقة لسيادة القانون الأوروبي في المشهد الدولي المتشابك. إن هذه العلاقة هي مفتاح فهم سلوك أوروبا في المحافل القانونية العالمية.

****الفصل الخامس عشر****

****دور محكمة العدل الأوروبية في تشكيل القانون الاقتصادي****

نخصص هذا الفصل للدور المحوري لمحكمة العدل الأوروبية كمفسر أعلى للقانون الاقتصادي للاتحاد. نحلل الأحكام التاريخية التي شكلت السوق الموحدة وسياسة المنافسة والعلاقات الخارجية الاقتصادية. ندرس منهجية التفسير القضائي للمحكمة وكيف توازن

بين التكامل الأوروبي والمصالح الوطنية. نناقش تأثير
اجتهادات المحكمة على التشريعات المستقبلية
وعلى ممارسات الشركات والدول الأعضاء. يهدف هذا
الفصل إلى إبراز القضاء كفاعل سياسي واقتصادي
رئيسي في بناء المشروع الأوروبي. إن أحكام
المحكمة هي اللبنة الحية التي يبني بها الصرح
الاقتصادي الأوروبي يوماً بعد يوم.

****الفصل السادس عشر****

****التحديات القانونية لسلاسل الإمداد في أوقات
الأزمات****

نتناول الدروس القانونية المستفادة من جائحة كورونا
وأزمات الطاقة والصراعات الجيوسياسية الأخيرة بشأن
سلاسل الإمداد. نحلل التشريعات الطارئة لضمان
تدفق السلع الأساسية والأدوية والمكونات الإلكترونية
عبر الحدود الأوروبية. ندرس التحول نحو تقليل الاعتماد
على مصادر وحيدة وتنويع الموردين كاستراتيجية
قانونية واقتصادية للأمن القومي. نناقش مرونة العقود

وقوة القاهرة في ظل الاضطرابات العالمية المتلاحقة.
يهدف هذا الفصل إلى فهم كيف يتكيف القانون
الاقتصادي مع الصدمات غير المسبوقة لضمان
استمرارية الحياة الاقتصادية. إن المرونة أصبحت قيمة
قانونية عليا توازي الكفاءة في عالم مضطرب.

****الفصل السابع عشر****

****الضرائب الجمركية الحديثة وقواعد المنشأ في
العصر الرقمي****

ندرس تحديث نظام الاتحاد الجمركي ومواكبة التحديات
الرقمية والتجارة الإلكترونية عبر الحدود. نحلل قواعد
المنشأ المعقدة في اتفاقيات التجارة الحرة وكيفية
إثباتها للاستفادة من الإعفاءات الجمركية. نناقش
تحديات تحصيل الرسوم الجمركية على الشحنات
الصغيرة القادمة من منصات التجارة الإلكترونية
العالمية. نسلط الضوء على استخدام التكنولوجيا
والبوك تشين لتبسيط الإجراءات الجمركية ومكافحة
الغش. يهدف هذا الفصل إلى تقديم دليل عملي لفهم

المتطلبات الجمركية الحديثة التي تحكم دخول وخروج البضائع من أوروبا. إن الجمارك هي البوابة الأولى للاقتصاد، وقوانينها تتطور بسرعة لمواكبة تغير طبيعة التجارة.

****الفصل الثامن عشر****

****الصين والولايات المتحدة في ميزان السياسة التجارية الأوروبية****

نحلل الموقف الأوروبي المعقد تجاه القوتين الاقتصاديتين العظميين، الصين والولايات المتحدة، في ظل المنافسة الاستراتيجية. ندرس سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الصين كشريك ومنافس ونظام rival (منافس استراتيجي)، والإجراءات المضادة للإعانات الصينية والممارسات غير العادلة. نناقش إعادة بناء العلاقة التجارية مع الولايات المتحدة في ظل إدارة أمريكية متغيرة والتحالفات التقنية الجديدة. نسلط الضوء على جهود أوروبا للحفاظ على استقلاليتها الاستراتيجية وعدم الانجرار لحرب تجارية شاملة بين

العملاقين. يهدف هذا الفصل إلى فهم ديناميكيات القوى الكبرى وكيف تبهر (تسير) أوروبا طريقها بحذر في هذا المثلث الصعب. إن مستقبل الاقتصاد العالمي سيتحدد بنتائج هذا التفاعل الثلاثي المعقد.

****الفصل التاسع عشر****

****مستقبل العولمة والرؤية الأوروبية للنظام الاقتصادي متعدد الأطراف****

نستشرف مستقبل النظام الاقتصادي العالمي من الرؤية الأوروبية التي تدافع عن تعددية الأطراف القائمة على القواعد. نحلل مقترحات الإصلاح لمنظمة التجارة العالمية لتعزيز فعاليتها وعدالتها في مواجهة التحديات الحديثة. نناقش دور أوروبا في قيادة التحالفات من أجل تجارة خضراء ورقمية وعادلة تشمل الجميع. ندرس السيناريوهات المحتملة لتفتت النظام العالمي إلى كتل إقليمية متنافسة وكيف يمكن تجنب ذلك. يهدف هذا الفصل إلى تقديم رؤية استراتيجية لأوروبا كحارس للنظام الدولي ومنقٍ له من عيوبه. إن بقاء العولمة

بشكلها الحالي يعتمد على قدرة أوروبا وغيرها على إصلاحها وجعلها أكثر شمولاً.

****الفصل العشرون****

****خلاصة استراتيجية وآفاق مستقبلية للقانون الاقتصادي الدولي****

نختم الكتاب بتلخيص الرؤى الرئيسية وتقديم توصيات استراتيجية للمشرعين والممارسين في ظل التحولات الراهنة. نؤكد أن القانون الاقتصادي الأوروبي أصبح نموذجاً عالمياً يجمع بين الكفاءة السوقية والقيم الإنسانية والبيئية. ندعو إلى تعميق الحوار القانوني بين أوروبا وشركائها في الجنوب العالمي لبناء نظام اقتصادي أكثر توازناً. نترك للقارئ رسالة أمل بأن القانون يمكن أن يكون أداة للسلام والرخاء المشترك إذا أحسن استخدامه بحكمة وبعد نظر. نختم بأن مستقبل القانون الاقتصادي الدولي يكتب اليوم في أروقة بروكسل والمحاكم الأوروبية، وفهمه هو مفتاح النجاح في الغد. وبهذا ينتهي الكتاب تاركاً إرثاً معرفياً

غنياً يساهم في تطوير الفقه القانوني الاقتصادي
عالمياً.

تم بحمد الله وتوفيقه

دكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف